

الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر
Human security as approach to combating illegal migration in Algeria

نصير لعرباوي، جامعة سطيف 02
nacir_larb@yahoo.fr
حدا قرعيش⁽¹⁾، جامعة سطيف 02
hada_1987@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/21 تاريخ القبول: 2019/11/27

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور مقاربة الأمن الإنساني في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسنتطرق إلى أهم أسباب هذه الظاهرة ومؤشراتها في الجزائر، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي في وصف هذه الظاهرة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه لا بد من وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية تركز على معالجة النقائص ذات العلاقة بالواقع المعيشي للمواطن.

الكلمات المفتاحية: الأمن- الأمن الإنساني- الهجرة- الهجرة الغير الشرعية- اللجوء.

Abstract:

We address through this paper, the role of the Human Security Approach to face the phenomenon of illegal emigration. Using an analytical approach, we investigate this phenomenon and discuss its main causes and indicators in Algeria. One of our most important outcomes, is the necessity to develop and implement a national strategy to overcome the shortcomings related to the living conditions of the citizens.

Keywords: Security, Human security, Immigration, Illegal immigration, Seek refuge.

(1)- المؤلف المراسل

مقدمة:

تعتبر الهجرة أحد الظواهر الاجتماعية التي ساعدت في بناء الحضارات والمجتمعات، غير أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماما عن الهجرة العادية، وذلك لأن الهجرة غير الشرعية تساعد على انتهاك القوانين الخاصة بالهجرة للبلد المهاجر إليه، ويكمن السبب وراء الهجرة في المعاناة من الفقر والظروف الاقتصادية المنتشرة في البلد الأم، وقد يتعرض المهاجرون غير الشرعيين لعدد من المخاطر مثل الفرق، والمعاناة النفسية التي تتمثل في الشعور بالإحباط وفقدان الأمل، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجهات المعنية للحد من هذه الظاهرة، إلا أنها لاتزال تشكل خطرا كبيرا بالمجتمعات، نظرا لعدم منح الأولوية في الحلول لمتطلبات الحياة اليومية للمواطن، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، توفير سكن، منحه فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي، كما أن جل الحلول المعالجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ترتبط في أغلب الأحيان بتطبيق الإجراءات الأمنية، فهذه الأخيرة لا تكفي وحدها للحد أو للتقليل من الظاهرة، ومن هنا يتوجب على السلطات المعنية الإمام بكل النقائص التي يعاني منها المهاجر غير الشرعي ومعالجتها، كون الفقر وانخفاض وتردي مستوى مستويات المعيشة تعد أكبر دافع للهجرة غير الشرعية في الجزائر. وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي هو عبارة عن طريقة لوصف الظاهرة المدروسة والتعبير عنها عن طريق معلومات دقيقة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة أي أن المنهج الوصفي يرتبط بدراسة واقع الأحداث والظواهر المرافقة والآراء وتفسيرها بغرض الوصول إلى نتائج مفيدة، إما لتصحيح الواقع أو تحديثه (بن مرسلي، 2007، ص58).

الإشكالية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي أثارت جدلا واسعا في الآونة الأخيرة خاصة على مستوى إيجاد الحلول للقضاء عليها أو الحد من تفقمها، هذا وتعتبر مقاربة الأمّن الإنساني إحدى هذه الحلول إن تم تفعيلها بالشكل

السليم، وعلى هذا الأساس تمحورت إشكالية دراستنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور مقارنة الأمن الإنساني في مواجهة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مؤشرات الأمن الإنساني ومقوماته؟
 - ماهو واقع الهجرة غير الشرعية وما مؤشراتها؟
 - ماهو واقع الأمن الإنساني في الجزائر؟
 - ماهي الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تفعيل مقارنة الأمن الإنساني للحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية؟
- لا تخلو أي دراسة من إطار مفاهيمي، لذا سيتم في البداية التطرق لمفاهيم الدراسة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة.

01: الأمن الإنساني وأبعاده:

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية Holistic Paradigm الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة، وقد كان تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الإطار المفاهيمي، مع مقترحات لسياسات واجراءات معينة، ولقد ارتبط مفهوم الأمن من جانب المنظور التقليدي بقدرة الدولة على استخدام قدرتها في إدارة المخاطر التي تهدد سيادتها ووحدتها الترابية واستقرارها السياسي وهو مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية حمايتها وتعزيز هذا وذلك بالاعتماد على القوة في شقها العسكري. أما الأمن من الناحية اللغوية فهو مشتق من الفعل " أمن " معنا " أي الطمأنينة والاستقرار ولا يكون (battistella، 2003، p 432) الإنسان آمناً حتى يستقر الأمن في قلبه (الجحني، 2000، ص 66)، وبذلك فهو يدل على انتهاء الخطر، وانتفاء الخوف والتهديدات وتوافر الشروط اللازمة لهذا الشعور.

أ- مفهوم الأمن الإنساني:

عرفت لجنة أمن الإنسان الأمن الإنساني بأنه: حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية - تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة - ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والمتفشية، وإيجاد النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والعسكرية والثقافية التي تمنح معاً للناس لبقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة (عرفة محمد أمين، 2009، ص35)، كما ذكر ليوود إكسوورثي أن الأمن الإنساني يعد في جوهره جهداً يرمي إلى بناء مجتمع عالمي تمثل سلامة الفرد فيه مركز الأولويات الدولية... كما تعد فيه معايير حقوق الإنسان وسيادة القانون متقدمة ومنتشرة في شبكة تحمي الفرد (bit.ly/2B8YrJb).

ب- أبعاد الأمن الإنساني:

هناك مجموعة من المؤشرات إذا توفرت مجتمعة ساعدت على التقليل من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية ويشتمل الأمن الإنساني في مضمونه على:

- الأمن الاقتصادي: من خلال توفر دخل أساسي عادة من العمل لمنهج أو من شبكة الضمان الاجتماعي الرسمية كمصدر أخير وعلى أساس ذلك يشتمل الأمن الاقتصادي على البطالة ومستوى الأجور الحقيقية والفقير وعدم توفر شبكات رسمية للحماية الاجتماعية.
- الأمن الغذائي: يتجاوز مجرد تحقيق الاكتفاء إلى التوزيع الذي يوفر الأمن الغذائي لجميع أفراد المجموعة الوطنية (حسن سالم، 2008، ص 26)
- الأمن الصحي: يرتكز على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية وخدمات التأمين الصحي للمواطنين وتوفير الأدوية المنقذة للحياة وتطوير المؤسسات الصحية وزيادتها كالمستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الإرشاد والتثقيف الصحي واعطاء أهمية قصوى لصحة الفئات الضعيفة كالأطفال والمرأة والمعاقين وكبار السن (منظمة الصحة العالمية، 2001، ص 11).

- الأمن البيئي: إن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحمل أخطارا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية.

- الأمن الفردي: حماية الإنسان من العنف المفاجئ والغير المتوقع وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية التي تفرضها المجتمعات التسلطية والاضطهاد ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري. (سعد الله، 2002، ص 194).

- الأمن السياسي: ويهدف إلى حفظ الحقوق الأساسية " كحق المشاركة وحق الانتخاب"...

- الأمن الثقافي: ويتصل بالحق في حرية المعتقد والسلامة من التمييز بسبب الصفة الدينية أو الثقافية .

كما يتسم مفهوم الأمن الإنساني بعدة أبعاد تميّزه عن المفاهيم التقليدية للأمن سواء أمن الدولة أو المجتمع . (مدحت، 2003، صفحة 75) وقد حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: UNDP أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني وهي:

- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق الإنسان في كل مكان وعليه فهو يشمل أمن البشر في كل دول العالم سواء فقيرة كانت أو غنية.

- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، حيث أنه من الأفضل مواجهة تهديدات الأمن الإنساني في بدايتها، لأن مواجهة التهديدات بعد تصاعدها أعلى بكثير. فالوقاية المبكرة في إطار الأمن الإنساني أفضل بكثير من التدّخل اللاحق.

- الأمن الإنساني محوره الإنسان، فهو يرتبط بالكيفية التي يحيا بها الإنسان في مجتمع من المجتمعات ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة وقدرتهم على الوصول إلى فرص السوق والفرص الاجتماعية، وربما إذا كانوا يعيشون في صراع أم في سلام.

02- الهجرة غير الشرعية الدوافع والآثار:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية، وانتشارها الكبير في الآونة الأخيرة شكل للدول المصدرة والمستقبلة لها، هاجسا كبيرا، خاصة الدول المصدرة لها، لذا ينبغي دراسة العوامل والأسباب التي ساعدت على انتشار الهجرة الغير الشرعية .

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

- الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق (معجم الكايفي، 1994، ص1055) كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة (الفيروز، ص157)

- الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة (الحوات، 2007، ص 2)

وتعرف أيضا بأنها سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة. وقد عرّف الأستاذ " كارليز لويس " Garlis Luis المهاجر على أنه: " كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية (آكلي، 1986، ص 21-22)

كما تعرف بأنها انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل مكان الإقامة (Baltramone, 1967, P22) ، وتصنف الهجرة حسب الزمن إلى هجرة نهائية أو دائمة وأخرى مؤقتة، وهجرة حسب إدارة القائمين بها إلى هجرة إرادية أو هجرة اختيارية وهجرة إجبارية (Derruau, 1965, p118).

ب- دوافع الهجرة غير الشرعية:

إن ظاهرة الهجرة الغير الشرعية عرفت أرقام قياسية خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذي يفرض على كل من الدول المستقبلة والمصدرة تقييم أسباب أو دوافع

التي تدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية وإيجاد الحل المناسب لكل جانب من جوانب هذه الظاهرة ومن بين هذه الدوافع نجد:

- الدوافع الاقتصادية:

للدوافع الاقتصادية دور كبير ودافعا قويا محركا للهجرة غير الشرعية، فالمستوى المعيشي للمجتمع يقاس بدرجة رعاية المجتمع للأعضاء الداخلين في تكوينه (Mailloux, 1984, P12)، ويعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغبة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم والهجرة إلى أي دولة التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق (اسماعيل، ص52) ويجدر القول بأن الهجرة والتنمية الاقتصادية مترابطتان على نحو وثيق، كما أن الافتقار إلى التنمية والديمقراطية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة الهجرة، وفي الوقت الحالي تقدر الأمم المتحدة بأن ما نسبته 23% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (UNDP, 2004).

- الدوافع الديمغرافية:

تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة وتمتاز بعض الدول بهذه الخاصية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية، حيث توجد بها وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها. وهذا ما يعرف باسم نظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول (راجع مرقس، 1985، ص130).

- الدوافع الاجتماعية:

من النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى

الحاصلين على الشهادات العليا ، في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل ، الأمر الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض ، وأيضا صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة ، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات ، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر (أمين. الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي) ، ما يشجع الكثير على خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين.

- الدوافع السياسية :

تميزت نهاية القرن العشرين ، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية ، تعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.

وخير دليل على ذلك ما تشهده منطقة الشرق الأوسط في هذه الآونة ، من الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان العربية (العراق ، سوريا ، ليبيا ، اليمن) ، وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين.

-الدوافع النفسية:

تلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دوراً بارزاً في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية ، فالمشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج تتباين وتختلف من فرد إلى آخر.

ج_ آثار الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية آثار عديدة ، على مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية فهي تساهم في انتشار مختلف الجرائم ، كما أنها حاضنة لانتشار

مختلف الأمراض والأوبئة، ناهيك عن تأثيرها السلبي على نفسية المهاجر، جراء صعوبة التكيف مع نمط الحياة الجديد، ويمكن إجمال الآثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

في الميدان الأمني:

تعمل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على زيادة معدلات الجريمة باختلاف أنواعها، فقد تساعد على دخول أسلحة و متفجرات من قبل بعض الإرهابيين والمهربين، الذين يستهدفون أمن الدول المستقبلية للمهاجرين، كما عرفت بعض الدول ارتفاع محسوس في جرائم السرقة الاتجار بالمخدرات ... بعد دخول المهاجرين إليها. كما أثبتت التحقيقات المختلفة التي أجرتها أجهزة الأمن الجزائرية بأن هناك علاقة مصلحة بين المهربين والإرهابيين تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين (bit.ly/33pbthN).

في الميدان الاقتصادي:

يؤكد العديد من الباحثين أن معدلات الهجرة الغير الشرعية ترتفع معدلاتها ويزداد حجمها خلال فترات الإزدهار والانتعاش الإقتصادي للدول المستقبلية للمهاجرين، وغايتهم في هذا هي الحصول على مستوى معيشي أفضل من الذي كانوا يعيشونه ببلدهم الأصلي، لكن تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة وبصورة غير شرعية لها تداعيات على اقتصاد بعض الدول فهي ترتب أعباء مالية إضافية، نتيجة تكاليف الاستقبال، إيواء أو ترحيل المهاجرين، حيث تتضمن المصاريف الأولية تأمين المأكل، المأوى وكلفة الدراسة والمساعدات الشهرية التي تبدأ من 10 يورو للشخص الواحد الذي يسكن في مركز استقبال وتصل إلى أكثر من 300 يورو للذين يتم إيواؤهم في منازل، وتتراوح الكلفة الإجمالية للمصاريف الأولية خلال السنة الأولى ما بين 8 و12 ألف يورو لكل طالب لجوء.

- في الميدان الاجتماعي:

للحجرة غير الشرعية تأثير سلبي على خصوصيات الدول المستقبلية لها، فنصب المهاجرين لخيم، أو حتى السول في مختلف الأماكن يشوه المنظر

الجمالي لذلك البلد ، وهو الوضع الذي تعرفه الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، من خلال لجوء المهاجرين الأفارقة القادمين من دولة النيجر ، التشاد ، كما يقوم بعض المهاجرين بممارسة مختلف أشكال الرذيلة ، مما يؤدي إلى تفشي مختلف الأمراض خاصة مرض السيدا ، كما يلجأ البعض منهم منح مبالغ مالية لأشخاص معينين للحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر . كما أسهمت ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها ، ظهور أقلية ذات نزعة دينية " مسيحية " في الجنوب الكبير خاصة بمدينة تمنراست وانتشار أعمال الشعوذة خاصة في أوساط النساء من طرف الأجانب السود الأفارقة وخاصة منهم النيجريين .

- في الميدان الصحي:

انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية ، كمرض فقدان المناعة المكتسبة(السيدا) حيث نجد أن هذا المرض في تزايد مستمر خاصة في الولايات الحدودية ، بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصدية ، ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وانتشار الأوبئة كالتيفويد والأمراض الجلدية وغيرها (bit.ly/2lOr3vz) .

ثانياً: - الهجرة الغير الشرعية في الجزائر ، واقع ومؤشرات:

تفاقمت هجرة الشباب الجزائري عبر كل وسائل الحرقه ولعل ألغنها وأسوأها هجرته على قوارب الموت التي أصبحت ظاهرة مشينة ، فبقدر ماهي مأساة حقيقية بالنسبة للشباب المغامر بحياته في البحر وبين أيدي البوليس الأوروبي ، بقدر ماهي وصمة عار وفضيحة في جبين الحكومات العقيمة المتتالية ، التي مازالت تدير بلد بحجم الجزائر يمتلك كل الثروات وأسباب الحياة التي يبحث عنها الشباب في أوروبا وبقية العالم ومن أجلها ترك وطنه! فآخر تقرير لمنظمة "هجرة جزائرية بالخارج" يفيد أن أكثر من 29 ألف حراق جزائري وصلوا أوروبا ، دون احتساب مئات الغرقى الذين إبتلعهم البحر في ظرف عشرة أشهر فقط من السنة الماضية ، تقول الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ، تم إحباط محاولات الهجرة قام بها أربعة آلاف شاب من بينهم 287 امرأة وأزيد من 11 ألف قاصر ، في حين أوقف ما يناهز 13 ألف في

بلدان الوجهة الأوروبية، بزيادة معتبرة عن السنوات السابقة، علما أن هذه الدول، تعيد ترحيل خمسة آلاف حراق إلى الجزائر كل سنة في إطار الإتفاقيات المشتركة.(bit.ly/2NYhM7a).

ويمكن قراءة هذا النمط الإنتحاري لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال متغير الفجوة وإنتاج الإحباط الذي يخيم على الشباب الجزائري اليوم، أو ما يمكن أن نسميه ذهنية الحرمان المادي بمختلف أشكاله، فالشباب الذي يجيد استعمال الأنترنت ويتقن لغات أجنبية، هو في الأصل يعيش في واقع لا يتماشى وتصورات وأماله على الإطلاق، ومن هنا نشأت الفجوة بين رغد العيش الأوروبي وقساوة نظيره في الوطن.

إضافة إلى انتشار الفساد ونمو البرجوازيات الطفيلية مقابل الاحتقان والإحباط والتذمر حيث يرى الكثير من الشباب الجزائري خصوصا حملة الشهادات أن الدولة يسيطر عليها زمرة من الفاسدين على المستوى المركزي وشبكات واسعة من المنتفعين أصحاب المصالح الخاصة والوصوليين على المستوى المحلي والذين يتيحون فرص التوظيف وإنشاء المشاريع الاقتصادية إلى مقربيه وذويهم وكل من سار في نهجهم، ونتيجة هذا الفساد على مختلف المستويات وبمختلف الأشكال وفي شتى المجالات نمت بوجوازية طفيلية تتميز بالاستهلاك التفاخري الذي يؤدي في الأخير إلى بروز الغيظ الشبابي تجاه هؤلاء الذين يحسبون السلطة السياسية وأجهزتها على المستوى المركزي والمحلي، وبالنسبة للشباب يرون أن هناك تحالفا بين السلطة السياسية والبرجوازيات الطفيلية التي سيطرت على موارد الدولة(العقارات والأموال) والمناصب الوظيفية دون تأهيل حيث شكلت جدارا إسمنتيا لا يمكن تجاوزه وزعزعته، ومن هنا يأتي التفكير في الهجرة كحل أخير للتخلص من الفضاء الضيق الذي تتحكم فيه البرجوازية الطفيلية الحديثة التي تتميز بالتباهي والتعالي والتي تشكل دافعا أساسيا للإحباط الشبابي الذي سدت كل الأبواب أمامه ولم يجد إلا الهجرة بطريقته الخاصة.(bit.ly/2NYhM7a).

ناهيك عن نجاعة السياسات الاقتصادية المتتالية وضعف الأداء الاقتصادي حيث تميزت السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة بضعف

كبير على مستوى النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، وهذا ما انعكس سلبا على إحداث تغيير نوعي في البنية الكلية للإقتصاد الوطني بما يحرره من التبعية للريع النفطّي من جهة، ويوفر فرص وسوق عمل وتوظيف للشباب من جهة ثانية، ويعمل على بناء قاعدة إنتاج وطنية في المواد الضرورية على الأقل من جهة ثالثة، فخيبات الأمل التي أصيبت بها السياسات الإقتصادية الوطنية وإن كانت لها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية كما لها تبعاتها الثقيلة في نفس المجالات، هي التي تعتبر العامل الأكثر تأثيرا في انهيار الشباب نحو بناء حياتهم الإجتماعية وتحقيق آمالهم في فرص الشغل وتحقيق الإندماج الإجتماعي.

إذن فالسياسات الإقتصادية غير الناجعة منذ ما يقارب عقدين من الزمن تعتبر كذلك من بين أهم الأسباب السياسية التي حولت الجزائر إلى أرض طاردة لشبانها بدل إحتوائه ودمجه في عالم الشغل .

كما يشكل ضعف سياسات التموين المهني والجامعي، عاملا آخر حفز على الهجرة غير الشرعية، من منطلق أن ما يميز الجامعة الجزائرية ومختلف مراكز ومعاهد التكوين هو العدد الهائل من الخريجين في كل سنة، وبالمقابل عدم وجود مؤسسات اقتصادية قادرة على استيعاب الجزء الأكبر منهم، سواء من خريجي الجامعات الذين يتمتعون بتكوين نظري يعوزه التكوين التطبيقي، أو خريجي المعاهد ومراكز التكوين الذين زاولوا مسار تكويني مزدوج نظري وتطبيقي فكلهم مرشحون للإلتحاق بقائمة المنتظرين في طابور البطالة، وهذا كله راجع إلى كون هؤلاء الخريجين إما تلقوا تكوينا لا يتلائم وحاجيات المؤسسات الإقتصادية الوطنية بما ينتج عنه بطالة هيكلية، وإما تلقوا تكوينا ضعيفا لا يجعلهم مؤهلين لإقامة مشاريع إنتاجية أو مقاولاتية خاصة بهم، ومن هنا ينتج السخط والتذمر على الجامعة أولا وعلى سياسة التكوين ثانيا وحتى على الوضع الإقتصادي والسياسي للوطن ثالثا، وهذا السخط والتذمر هو كذلك دافع أساسي للهروب من الواقع ومواجهته بتحدياته الصعبة والقاسية إلى عالم يراه الشباب مليئ بالتحفيزات والفرص الإجتماعية والإقتصادية،

وعليه يبدأ التفكير بالهجرة بأي طريقة كانت حتى ولو كان ثمنها حياتهم.(bit.ly/2NYhM7a).

ونشير إلى أن مقارنة الجزائر في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية قائمة على الاحترام الصارم لحقوق الانسان وفق المعاهدات الدولية والتشريع الوطني وفي مقدمته القانون رقم 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها" ، ويشكل هذا القانون الإطار العام لمسألة تنقل الأجانب وإقامتهم بالجزائر، سواء للذين يتواجدون بصورة نظامية أو أولئك الذين دخلوا إلى التراب الوطني بصورة غير قانونية".

ويوفر أيضا الحماية للأجانب الذين دخلوا بصفة نظامية إلى الجزائر، كما يكفل معاملة خاصة للفئات الهشة من المهاجرين غير الشرعيين أثناء عمليات ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية كالتقصر والنساء الحوامل" ، ويمنع هذا القانون "أي تنقل أو إقامة لأي أجنبي داخل التراب الوطني بصورة غير قانونية".

ثالثا: واقع الأمن الإنساني في الجزائر:

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريره السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر وهو التقرير الذي بذل خبراء المجلس في طريقة إعداده جهودا معتبرة ونجحوا بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحديد الطريقة التي ستمكن مستقبلا من إجراء مقارنة بين الوضعية في الجزائر وبقية العالم النتيجة المهمة الأولى التي خلص إليها خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تتعلق بمؤشر الفقر في الجزائر كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي انخفض حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حيث اعتمد المجلس نتيجة الدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية حول مستوى معيشة السكان سنة 2005 والتي خلصت إلى أن % 6, 13 من عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت خطر الفقر الغذائي سنة 1988 ، نزل إلى % 6, 10 سنة 2005، كما أن عدد المواطنين الذين كانوا يعانون من مستوى فقر شامل نزل من 3، 98 مليون جزائري سنة 1995، إلى 2، 2 مليون سنة 2004 بالإضافة إلى أن عدد الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم أي 44 دج أصبح ضعيفا. إن الفضل في التحسن

المسجل في مجال مكافحة الفقر يعود إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كما أن الجزء الأهم من ميزانية الدولة خصصت لدعم التربية في شكل منح مدرسية، وإلى المساعدة الاجتماعية التي تشمل (الأطفال المسعفين والأشخاص المعوقين ورعاية الشيخوخة) بالإضافة إلى الصناديق الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق دعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للسكن (تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008).

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين المستوى المعيشي للمواطن، إلا أنه يسجل عدة محاولات للهجرة غير الشرعية، حيث أصبحنا نشاهد عائلات بأكملها - نساء وأطفال - تمتطي قوارب هلاك للمرور للضفة الأخرى سواء إيطاليا أو إسبانيا، وهدفها في كل هذا هو الحصول على حياة أفضل من الحياة المعاشة في البلد المهاجر منه.

رابعاً: دور الأمّن الإنساني في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

لاشك أن مكافحة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية تتطلب تقديم حزمة جديدة من القوانين الصارمة التي تستهدف المهربين الذين يجنون أرباح تقدر بنحو سبع مليارات دولار سنوياً، حيث تكلف تذكرة الهجرة غير الشرعية للفرد ما بين 10 آلاف دولار أمريكي، فالإتجار بالبشر يحقق مكسباً مالياً يضاوي الإتجار بالبشر.

ومع ذلك، فإن مواجهة الظاهرة لا يكون إلا بالإسراع في وضع آليات فعالة لمباشرة إصلاح اقتصادي واجتماعي عميق ينهي حالة التهميش للشباب، ومن شأن هذا الإصلاح أن يمكن الشباب الجزائري الذي يشكل حوالي 75 في المائة من السكان، من تقلد المناصب السياسية العليا، كما سيشجعهم على الانخراط بشكل أكبر في العملية السياسية، وهو ما يدعم الشفافية (bit.ly/2Ky3loh).

إن الإصلاح السياسي في حال تحقيقه سيدفع نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشباب الجزائري فمثلاً وفي ضوء أزمة الإسكان الطويلة في الجزائر، يجب على الحكومة أن تعمل على توسيع جهودها لزيادة فرص الشباب في الحصول على مساكن عامة ميسورة التكلفة بهدف مساعدة

فئة الشباب العزاب والغير المتزوجين والذين لا يستطيعون -بموجب القانون الحالي- الاستفادة من مختلف برامج الإسكان. وفي هذا السياق يجب مراجعة آليات التشغيل ومنح القروض البنكية للشباب لإنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة وناشئة، مع مراجعة قانون الصفقات العمومية من خلال إجبار مختلف المشاريع للمؤسسات الاقتصادية على منح نسبة معينة من إنجاز مختلف المشاريع للمؤسسات الاقتصادية الشبابية، مع توفير فرص الشغل في المناطق الداخلية والمعزولة ودعم برامج التكوين.

وللتقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لابد من تفعيل مقاربة الأمن الإنساني في مختلف الجوانب بداية من ضمان الأمن الصحي وتوفير متطلبات الحق في الصحة، هذا الحق الذي يفترض التحلي بالظروف التي تمكن الأفراد من بلوغ أقصى قدراتهم على تحقيق حياة صحية والتمتع بهذه القدرات. وهذا يشمل النشاطات التي تهدف لحماية صحة الإنسان وترميمها ووقايتها من التقهقر، بما يعني نشاطات المؤسسات الاجتماعية أيضا. لكن إن كان الحق في الصحة لا يهدف لمعالجة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين البشر، فهو لا يفرق بين غني وفقير ويشمل الأصحاء كالمريض .

حيث أنه من أهم مرامي السياسة الصحية تكافؤ الفرص في الحصول على الرعاية الصحية. فالمرض والعجز والوفيات التي يمكن تجنبها تشكل تهديدا للأمن الإنساني، والصحة ليست فقط غياب المرض وإنما التمتع بحالة جيدة جسديا ونفسيا واجتماعيا تسمح بالتحكم بالمستقبل.

ومن جانب آخر فإن تعزيز الأمن السياسي للمواطن بما في ذلك الحقوق المدنية من خلال شفافية الانتخابات وفتح مجال العمل السياسي أمام الرقابة والانتقاد والمحاسبة، وبالتالي التعبير بكل حرية دون أدنى تدخل من الأجهزة القمعية للدولة فالمواطن في الأساس هو محور الأمن الإنساني وغايته النهائية فالتركيز على الحلول الأمنية دون أن تشمل تحسين مستوى معيشة الأفراد بما يتناسب مع المعايير الدولية في مجالات الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والصحية وحتى الثقافية غير كفيل بالقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي ترجع بالأساس إلى وجود اختلالات داخل المجتمع نابعة من سوء عملية

توزيع الموارد داخل الدولة وبالتالي خلق الإحساس بالتهميش ما يدفع بالتالي المواطن الشاب أو المواطنة حتى ولو كان في مستوى تعليمي عالي في التفكير في الهجرة إلى أوروبا عبر رحلات موت عن طريق القوارب الصغيرة.

نتائج الدراسة:

- من أهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة ما يلي:
- تراجع مؤشرات الأمن الإنساني في الجزائر يعد دافعا رئيسيا ومسببا قويا للهجرة غير الشرعية على اعتبار أن التفاوت الاجتماعي وقلة فرص العمل وضعف مستوى المعيشة لدى كثير من فئات المجتمع الجزائري تدفع بكل تأكيد إلى الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير مشروعة.
- وللحد من نفاقم هذه الظاهرة، ينبغي القيام بما يلي:
- العمل على تطوير آليات ومراكز الأمن الإنساني من خلال توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والصحية.
- فتح المجال أمام إدماج الشباب في عملية التنمية من خلال خلق فرص حقيقية للعمل، وتطوير مستوى التعليم .
- يجب على الحكومة أن تعمل على توسيع جهودها لزيادة فرص الشباب في الحصول على مساكن عامة ميسورة التكلفة بهدف مساعدة فئة الشباب العزاب والغير المتزوجين والذين لا يستطيعون بموجب القانون الحالي- الاستفادة من مختلف برامج الإسكان.

الخاتمة:

ترمي الدراسة لوصف، تحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بظاهرة الهجرة غير الشرعية، بهدف رصد واقع الأمن الإنساني في الجزائر من خلال دراسة مؤشراتته المختلفة، من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لدعم وتطوير الأمن الإنساني في الجزائر على اعتبار أن تحقيقه يتطلب تضافر جهود كل مؤسسات الدولة في شقها الرسمي وغير الرسمي، كون هذه الظاهرة لها عواقب سلبية تمس الفرد والمجتمع عامة، لذا يجب الحد من تفاقمها باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير منها: القضاء على المحسوبية والزيونية وتجسيد مبدأ المساواة والعدل، توفير فرص الشغل مع ضمان العدالة في

الأجور، التركيز على التربية المواطنة في البرامج الدراسية، تحفيز الشباب على التعلق بوطنهم من خلال بعض الامتيازات كالسكن وبعض المنح لدعمهم في مختلف المشاريع.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- اسماعيل محمد أحمد. الاستخدام العربي للعمالة المصرية -دراسة مقارنة-. القاهرة: دار النهضة العربية، ص52.
- الجحني علي بن فايز. (2000). الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. ص66.
- الفيروز أبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط. المجلد 2، بيروت: دار الفكر. ص157.
- بن مرسلي أحمد. (2007). مناهج البحث في علوم الإعلام ولإتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 58.
- حسن سالم عز الدين. (2008). الأمن الغذائي العربي وأهمية دور السودان. الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة. ص26.
- سعد الله عمر. (2002). حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. القاهرة: دار النهضة. ص 194.
- عرفة محمد أمين خديجة. (2009). الأمن الإنساني. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. ص35.
- مدحت أيوب . (2003). الأمن القومي العربي في عالم متغير. مكتبة مدبولي. ص75.
- معجم الكايف. (1994). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص 1055.
- Battistella Dario. (2003). theorie des relations internationals .paris: press de scieces politique.p432.
- Baltramone, A. (1967). La mobilité géographique d'une population. Paris: L'I.N.E.D.23 AV.F.D. ROOSEVELT.PARIS.p22.

-Derruau, M. (1965). précis de géographie humaine. Paris.p118.

ثانيا: الدوريات والمقتنيات:

- آكلي قزو محمد. (1986). الوضع القانوني للمهاجرين لفرنسا رسالة ماجستير. تيزي وزو، كلية الحقوق، الجزائر. ص 21-22
- الحوات علي وآخرون. (2007). مجلة الدراسات، العدد 28، صفحة 2.
- راجع مرقس وفاء. (1985). أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية-رسالة ماجستير. كلية الآداب، جامعة القاهرة. ص 130
- منظمة الصحة العالمية. (2001). الصحة والتنمية المستدامة. جنيف. ص 11.
- (2008). تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي.
- UNDP. (2004). تقرير التنمية الانسانية العربية- نحو الحرية في الوطن العربي.

-Mailloux, N. (1984). Ieciminel triste meconnu de la criminologie contemporaine. annales internationales de crimnologie, vol 22, p12.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- <http://www.algerie360.com/ar/18653> الموقع الإلكتروني
- <http://www.HumanSecurity.org> الأمن الإنساني الدولي على الرابط
- <http://democratic.de> المركز الديمقراطي العربي ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

الهجرة غير الشرعية لشباب الجزائري معضلة تؤرق الجزائريين

<http://washingtoninstitute.org>